

دور سياسة البنك الجزائري في إدارة السيولة النقدية في ظل الأزمة المالية لسنة 2014

The role of the policy of the bank of Algeria in managing cash flow in light of financial crisis 2014

شوبار لياس¹ ، مقورة خالد²

¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة-مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،

lyes.choubar@univ-msila.dz ، (الجزائر)

² المركز الجامعي بمغنية- مخبر تقييم واستشراف السياسات واستراتيجيات المؤسسات ، (الجزائر) ،

mag.khaled28@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/11 تاريخ قبول النشر: 2022/05/03 تاريخ النشر: 2022/06/30

الملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور بنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية إثر تداعيات أزمة انخفاض النفط 2014، الذي انهارت أسعاره إلى ما دون 50 دولار للبرميل وهو ما أثر على السياسة النقدية للدولة، وتعتبر السياسة النقدية أحد الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية. حيث توصلت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر يكون عن طريق التغييرات في معدلات نمو الكتلة النقدية، كما أن البنك الجزائري يؤثر بشكل مباشر على المعرض النقدي، ويعتمد على معدل إعادة الخصم، ومعدل الاحتياطي القانوني في التأثير على السيولة. الكلمات المفتاحية: بنك الجزائر، السيولة النقدية، أزمة انخفاض النفط، السياسة النقدية. تصنيف JEL: E05، G01.

Abstract:

The study aimed to know the role of the Algerian Bank in managing liquidity following the fallout from the oil crisis on 2014, where prices collapsed to below 50 dollars per barrel, which affected the state's monetary policy, as monetary policy considered one of the pillars upon which economic policy is based.

Where the study concluded that achieving monetary stability in Algerian is through changes in the growth rates of the monetary mass, and that the Algerian bank directly affects the monetary exhibition, and depends on the rediscount rate and the legal reserve rate in affecting liquidity.

Keywords: Algerian Bank, cash flow, low oil crisis, monetary policy

Jel Classification Codes: E5, G01.

*المؤلف المرسل: شوبار لياس

1. مقدمة:

منذ الأزل البعيد والعالم يعيش أزمات مالية واقتصادية، ولكن الغريب في الأمر أن هذه الأزمات تتكرر من حين إلى آخر دون أن يتعلم العالم من الدروس ويتخذ احتياطاته، لم تقتصر تداعيات الأزمة المالية على الاقتصاديات الدول الكبرى المتقدمة فقط بل شملت مختلف الدول النامية على اعتبارها جزء من المنظومة الاقتصاد العالمي ومن المؤكد أن درجة تأثيرها تختلف من دولة للأخرى، ومن بين أهم الأزمات المالية أزمة الكساد لسنة 1929، وتعد تلك الأزمة من أشهر الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاد العالمي التي أدت إلى انهيار في أسواق المال الدولية أزمة 2008 أدت إلى انخفاض العقارات في الولايات المتحدة وإفلاس أكبر البنوك في العالم.

بالنسبة للجزائر لم يتأثر القطاع المصرفي والمالي بتداعيات هذه الأزمة لكونه أكثر انغلاقا وغير مرتبط بالنظام المصرفي والمالي بصورة مباشرة أزمة 2014 (الأزمة النفطية). لقد أحدث انهيار سعر البترول هزة عميقة في الاقتصاد الجزائري مما أثر سلبيا لاعتماده على مداخل المحروقات، ومع ما شهده العالم من أزمات مالية أدركت الكثير من الدول النامية أن السياسة المالية لم تعد تواكب التطورات العالمية لذلك قامت بإعادة هيكلة قطاعها المالي والمصرفي، والجزائر كبقية الدول تسعى لتحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تبني سياسة نقدية فعالة، فالبنك المركزي لما له من دور مهم في مختلف الأنشطة الاقتصادية والمالية وذلك من خلال ضبط السيولة النقدية في السوق، بالإضافة الى إصدار الأوراق النقدية والمحافظة على الأسعار ومراقبة أسعار الصرف. إن البحث عن دور وأساليب وأدوات المنظومة البنكية يجعلنا نطرح الإشكالية البحث التالية:

ما هو دور سياسة البنك الجزائري في إدارة السيولة النقدية في ظل الازمة المالية

2014؟

للإحاطة بجوانب هذا البحث سنتطرق إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية.

المحور الثاني: الأزمة المالية لسنة 2014 أرقام ومؤشرات.

المحور الثالث: دور سياسة البنك الجزائري في إدارة السيولة النقدية خلال الأزمة المالية

2014-2018

منهج الدراسة:

للإحاطة بموضوع بحثنا وكما جرت عليه العادة في أساسيات البحث العلمي فإننا نعتد على عدد من المناهج البحث العلمية على غرار المنهج الوصفي من تعريف السياسة النقدية وأدواتها، والمنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات المتعلقة بالدراسة.

2. دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية:

تسند إلى البنوك المركزية مهمة تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها هذه البنوك قصد المحافظة على الاستقرار النقدي، ونهدف من خلال هذا المحور الى التعريف بالسيولة وإبراز أدوات السياسة النقدية.

2. 1 مفهوم السيولة النقدية:

تعني السيولة في مفهومها المطلق النقدية أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحويل إلى أصول سائلة لمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حالياً أو في غضون فترة قصيرة (عبد الحميد، 2000، صفحة 230) بعبارة أخرى السيولة هي قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري، ذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة (عبد السلام أبو حنف، 1993، صفحة 94).

يلخص البعض مكونات السيولة في العناصر التالية (عبد الحميد، 2000، صفحة

:229)

أ. السيولة الحاضرة وتتمثل في:

- النقدية بالعملة المحلية والأجنبية؛
- الودائع لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى؛
- الشيكات تحت التحصيل.

ب. السيولة شبه النقدية وتشمل الأصول التي يمكن تصنيفها (بيعها أو رهنها)، كأذونات الخزانة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية القصيرة الأجل.

2. 2 السياسة النقدية:

تعد السياسة النقدية واحدة من أهم ادوات السياسة الاقتصادية، وذلك من خلال تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات الاقتصادية.

1.2.2 مفهوم السياسة النقدية:

تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي يعتمد عليها البنك المركزي، بوصفه السلطة النقدية للتحكم في عرض النقد وسعر الفائدة، من أجل الوصول إلى الهدف الأساسية للسياسة النقدية وهو استقرار مستوى الأسعار وتقليل التقلبات السعريّة وبالتالي الوصول إلى مستوى الناتج المحتمل (خليل، 1982، صفحة 456):

2-2 أدوات السياسة النقدية:

يقصد بأدوات السياسة النقدية بمجموعة التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية في الدولة لتحقيق المصلحة العامة، وذلك من خلال تعظيم أهداف معينة (فهيم، 2006، صفحة 13).

ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن تنفيذ السياسات النقدية، يمكن تقسيم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين إلى أدوات السياسة النقدية مباشرة وغير مباشرة.

أولاً: أدوات النوعية للسياسة النقدية (المباشرة):

هناك مجموعة من الإجراءات والأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي التي تأخذ صفة التدخل المباشر

أ. السياسة الانتقائية للقروض:

إن الهدف من استخدام البنوك المركزية للسياسة الانتقائية للقروض هو وضع أداة الرقابة على النشاط المصرفي بيد البنوك المركزية وتوجيهها نحو الأهداف العامة للبلاد. ويمكن الهدف من أداة السياسة الانتقائية للقروض هو حصول قطاعات معينة من الاقتصاد على تمويل انتقائي، بحيث يمكن استخدام هذه الأداة في دعم قطاعات حيوية في الاقتصاد (بوخاري، 2010، صفحة 78).

إن استعمال البنوك المركزية لسياسة الانتقاء للقروض تهدف إلى التفريق بين النشاطات الاقتصادية، أي بين القطاعات التي يمكن اعتبارها السبب في ظاهرة اقتصادية غير مرغوبة، وفي هذا الإطار يمكن للبنك المركزي أن يعتمد إلى منح الأولوية في إعادة الخصم لبعض الأوراق المالية المتعلقة بمشاريع أو قطاعات معينة، وأن يمنح قروض للمصارف التجارية بأسعار منخفضة مقابل منحها على شكل قروض موجهة في تمويل القطاعات المستهدفة (مفتاح، 2005، صفحة 156).

ب. سياسة تأطير القروض:

تعني سياسة تأطير القروض أن تقوم البنوك المركزية بتحديد حجم محدد للقروض المقدمة من جهة المصارف التجارية، بواسطة قوانين إدارية مباشرة تكون محدد بسنة، مثل ألا يتعدى ارتفاع مجموع القروض الممنوحة نسبة محددة. وكل مصرف يخالف هذه النسبة يتم فرض عقوبات عليه من قبل البنوك المركزية يحددها القانون، والغرض من هذه السياسة هو الحد من النقود، يستعمل في أغلب الأحيان في معالجة التضخم، وتكون المصارف التجارية ممثلة لأوامر البنوك المركزية بالتوقف عن منح قروض أو حرمانها من الاقتراض (دردوري و لقليطي، 2018، صفحة 51).

ت. هامش القروض المضمونة بالسندات:

إن تحديد هامش القروض المضمونة بالسندات يعد من أهم الأدوات النوعية، لأنه يمكن السلطات النقدية من أن تتحكم في عملية التمويل المصرفي عن طريق تنظيم منح هذا التمويل بضمان السندات وفق تحديد الهامش المطلوب والذي يعرف بأنه الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية، فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش للاقتراض في حالة التضخم من أجل تقليل حجم التمويل الممنوح بضمان السندات من أجل تقليل حجم التمويل الممنوح بضمان السندات في بعض القطاعات الحساسة دون أن يؤثر على بقية القطاعات الأخرى، أما إذا أراد البنك المركزي التوسع في عملية منح الائتمان فيقوم بتخفيض نسبة الهامش عندما تزداد نسبة ما يمكن للمضاربيين اقتراضه من المصارف التجارية (السبهاني، 2009، صفحة 59).

ثانياً: أدوات كمية للسياسة النقدية (الغير مباشرة):

لغرض ضبط هذه العمليات لابد من تدخل السلطات النقدية والسيطرة عليها من خلال الأدوات كمية.

أ. عمليات السوق المفتوحة

يمكن تعريف عمليات السوق المفتوحة على أنها العمليات التي تقوم بها البنوك المركزية من بيع وشراء الأوراق المالية في السوق العامة (Henderson & pool, 1991, p. 391)، فعمليات السوق المفتوحة من أكثر أدوات السياسة النقدية استخداماً، ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بزيادة العرض النقدي وقيام بعملية شراء للأوراق المالية لزيادة المعروض النقدي، أما في حالة التضخم فيقوم بامتصاص للمعروض النقدي

عن طريق بيع الاوراق المالية أو زيادة سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يؤدي إلى حجم الكتلة النقدية.

ب. سعر الخصم:

يعرف بأنه السعر الذي يفرضه البنك المركزي على القروض المقدمة للبنوك (Wachtel, 1998, p. 230) يعتبر أداة سعر الخصم وسيلة من وسائل البنك المركزي لتأثير على عرض النقود لأغراض توسعية وانكماشية ففي حالة الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم والعكس في حالة التضخم فإن البنك المركزي يقوم برفع سعر الخصم أي سياسة انكماشية تؤدي الى انخفاض كمية النقود.

ث. الاحتياطي الإلزامي:

هي النسبة من الودائع لدى المصارف التجارية والتي يطلبها البنك المركزي كاحتياطي غير قابل للتصرف (الافندي، 2014، صفحة 354)، ويمكن تلخيص الفكرة الأساسية من استخدام الاحتياطي الإلزامي أداة للسياسة النقدية هو مطالبة السلطات النقدية للمصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من النقود لدى البنك المركزي بدون مقابل ويتم تحديد هذه النسبة بصفة أساسية من ارصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها الزبائن لدى المصارف التجارية (فهمي، 2006، صفحة 17).

2-3 قنوات انتقال السياسة النقدية:

تمثل قنوات انتقال السياسة النقدية العلاقات التي من خلالها تنتقل آثار السياسة النقدية على الاقتصاد وعلى الأسعار.

أ. قناة سعر الفائدة:

تمثل قناة سعر الفائدة قناة لانتقال السياسة النقدية، حيث يؤدي ارتفاع في سعر الفائدة إلى تناقص في الاستثمار ما يعني تناقص في المنتوجية ومن ثم العرض الكلي، من ناحية أخرى يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة في العرض الكلي.

ب. قناة القرض:

تهتم هذه القناة بعرض القروض من طرف البنوك عوض الطلب على النقود من طرف الأعوان الاقتصاديين عكس ما هو الحال بالنسبة لسعر الفائدة، كما تسمح هذه الأخيرة بتفسير العلاقة المعقدة ما بين سعر الفائدة في السوق وتكلفة التمويل لدى

المؤسسات وتبحث عن دراسة طريقة التغيرات في سعر الفائدة في السوق إلى تكلفة الاقراض من طرف البنوك (Bellando & Pollin, 1996, pp. 733-734).

ت. قناة سعر الصرف:

هناك عدة محددات لمدى تأثير هذه القناة من بينها (Jebali, Moulahi, & Slim Mouha, 2008, p. 4):

- مصداقية السياسة النقدية إن تمكنت السلطات النقدية من الحفاظ على معدل التضخم منخفض فإن الافراد سوف يتوقعون أن يكون الأثر السلبي لسعر الصرف مؤقتا وأن يكون أثر سعر الصرف على أسعار مباشرة.
- حالة الاقتصاد يسهل على المؤسسات الرفع في الاسعار من أجل تغطية الزيادة في التكاليف الناتجة عن تدهور قيمة العملة في حالة الانتعاش، أما في حالة الانكماش فإن هذه الاخيرة لا تزيد في الأسعار بنفس مقدار الزيادة في التكاليف.

3. الأزمة المالية لسنة 2014 أرقام ومؤشرات:

إن لكل أزمة بصمتها الخاصة تضعها على البلد التي تمر منه وتختلف درجة الأزمة حسب قوة الاقتصاد فقد تمر مرور الكرام على اقتصاد قوي وقد تنسف باقتصاديات كاملة لضعفها وهشاشتها.

فالاقتصاد الجزائري يعتمد على الايرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيرا على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول والمسايرة للدورة الاقتصادية العالمية، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتتنخفض مع انخفاض تلك الايرادات.

1.3 مفهوم الأزمة:

يمكن تعريف الازمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الاصدار، أسعار الأسهم والسندات وكذلك اعتماد الودائع المصرفية وسعر الصرف (هيل عجمي، 2003، صفحة 281).

2.3 تعريف الأزمة النفطية:

هي عبارة عن اختلال مفاجئ للأسعار النفط في السوق النفطية إما بالارتفاع أو الانخفاض الحاد في الأسعار خلال فترة زمنية، وهذا نتيجة تأثر محددات العرض

والطلب أو كلاهما أن واحد بالعوامل الداخلية المتعلقة بصناعة النفط، أو العوامل الخارجية التي لا علاقة لها بصناعة النفط كالعوامل الجيوسياسية (الدوري، 1983، صفحة 142).

إن أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع الازمات النفطية هناك عوامل اقتصادية والتي تتعلق بالعرض والطلب وظروف السوق النفطية كسلوك المضاربة بالإضافة إلى انخفاض الطلب العالمي، عوامل مناخية كالأعاصير والزلازل، عوامل سياسية وعسكرية كالحروب.

2.3 مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري:

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه كلي على القطاع النفطي، وهذا راجع إلى الدور الاساسي الذي يقوم به في الاقتصاد الكلي، فقد خلف انهيار أسعار النفط تداعيات على الجانب الاقتصادي، والذي يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية. أ. تطور أسعار البترول بالجزائر من 2014 إلى 2018: من خلال الجول التالي:

الجدول 1: تطور أسعار البترول بالجزائر من 2014 إلى 2018

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
سعر النفط	98.946	52.386	43.731	54.192	71.310
الايرادات النفطية (مليار دينار)	3388.4	2373.5	1781.1	2177.0	2887.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لسنة 2018 بنك الجزائر.

بالنسبة لحالة الانخفاض في اسعار النفط فترجع لعدة أسباب لعل أهمها:

- توجه كبرى الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الاسعار من خلال خفض الانتاج وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- عدم تأثير التطورات التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة لنفط مثل العراق وليبيا على حجم الانتاج وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض طلب الاسواق الاوروبية والصين من النفط الخام وهما من أهم الاسواق الرئيسية المستهلكة لطاقة وخاصة مع استمرار معاناة عدد من الدول الاوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي.

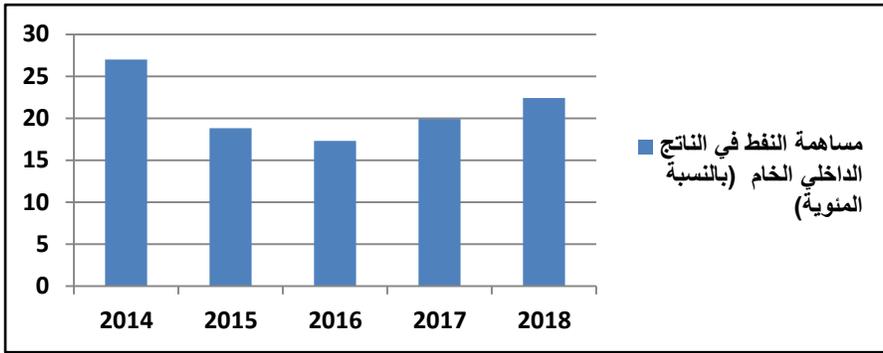
➤ تزايد مستوى المضاربات في ظل العوامل الجيوسياسية.

كما شهدت الإيرادات الناجمة عن الصادرات النفطية تراجعاً معتبراً فقد قدر 1781.1 مليار دينار لسنة 2016 و 2177 مليار دينار لسنة 2017، وكانت له عواقب سلبية على الاقتصاد.

ب. مساهمة النفط في الناتج الداخلي (PIB):

نظراً للأهمية التي احتلها النفط الذي أصبح يشكل وزن في الاقتصاد الوطني الجزائري إذ أصبح إحدى فروع ونمو هذا الأخير وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 01: مساهمة القطاع النفطي في الناتج الداخلي خلال الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير السنوي للبنك الجزائري 2018. من خلال الشكل يتبين أن القطاع النفطي يساهم بنسبة 27% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2014، وقد ساهم بنسبة 18.8% من ناتج الداخلي الخام لسنة 2015 وهذا راجع إلى الأزمة النفطية والتي كانت نتيجتها انخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما أصغر نسبة فسجلت سنة 2016 بـ 17.3%.

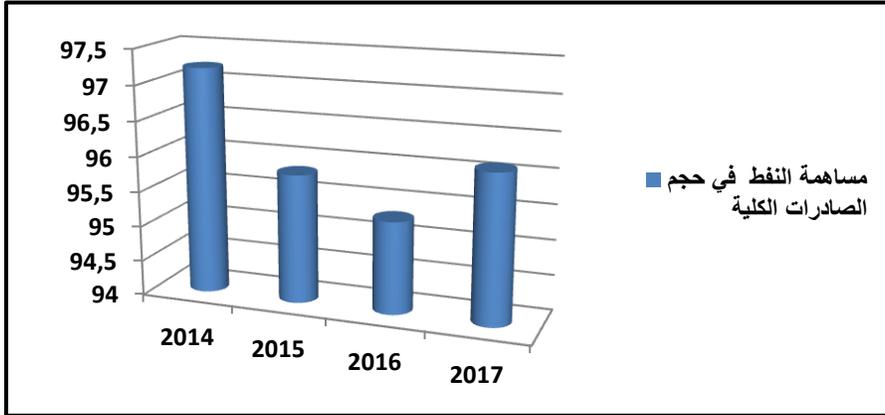
الجدول 02: مساهمة قطاع النفط لنمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
قطاع النفط	-0.6	0.2	7.7	-2.4	-6.4

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على تقرير السنوي للبنك الجزائري 2018. من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع النفط في نمو إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي قد انخفض بـ 0.6 سنة 2014 وبـ 6.4 سنة 2018 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط.

ت. المساهمة النفطية في الصادرات الكلية: من خلال الشكل الموالي الذي يوضح مساهمة النفط في حجم الصادرات الكلية:

الشكل 02: مساهمة النفط في حجم الصادرات الكلية

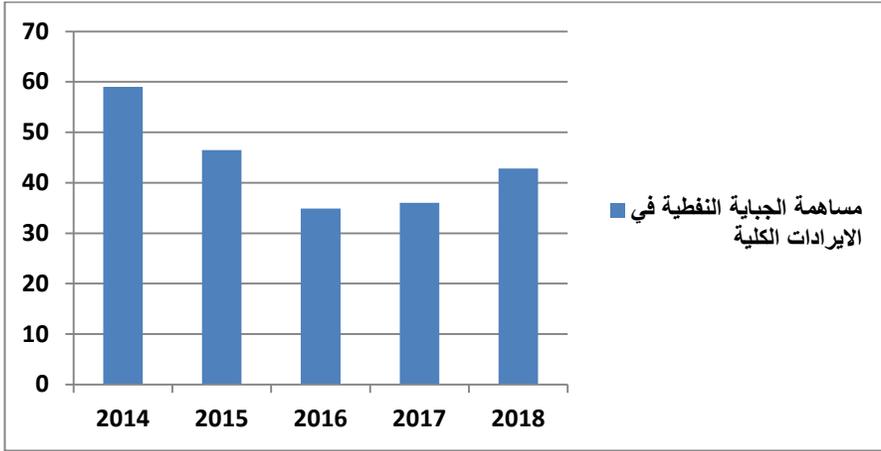


المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقرير السنوي للبنك الجزائري 2018. من خلال الشكل نلاحظ أن الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية كما أن نسبة الصادرات النفطية عرفت ارتفاعا في سنة 2014 بنسبة 97.22% من مجموع الإيرادات الكلية لدولة ثم انخفضت سنة 2015 بنسبة 95.83% وذلك بسبب التقلبات والانخفاض في الاسعار التي شهدتها الاسواق العالمية.

ث. مساهمة النفط في الإيرادات الميزانية العامة:

وبما أن اهتمام الدولة كان كبيرا بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في التنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية، التي كانت غداة الاستقلال كانت مساهمتها في الميزانية الدولة لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الإيرادات (بوعوية، 2009/2010، صفحة 37)، وهذا ما سوف نلاحظه وفق الشكل التالي:

الشكل 03: مساهمة الجباية النفطية في الإيرادات الكلية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات تقرير البنك الجزائري لسنة 2018. من خلال الشكل نلاحظ أن الجباية النفطية شكلت نسبة 59% سنة 2014 إلى الإيرادات الكلية لتصل إلى مستوى 34.9% سنة 2016 نتيجة الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط.

4. آثار أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري:

كغيرها من الدول المنتجة للنفط، تواجه الجزائر تحديات تتمثل في إدارة العوائد النفطية وتخطيط عملية التنمية خصوصا وأن الأسعار النفط غير دائمة الاستقرار، فتأثير تراجع النفط على الاقتصاديات يعتمد على رد فعل الدولة من حيث السياسة النقدية والمالية، فتراجع الإيرادات يمكن أن يقيد السياسة المالية للدول المصدرة.

إن صدمة النفط لسنة 2014 كان لها وقع حاد على الاقتصاد الجزائري وهذا ما

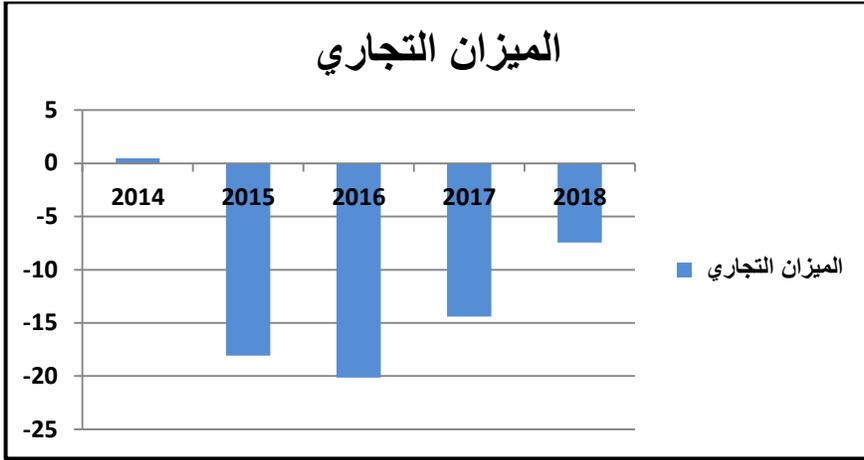
سوف نرصده من خلال دراسة بعض المؤشرات التي لها تأثير على الاقتصاد الجزائري:

1.4 تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الميزان التجاري:

لمعرفة تأثير انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري خلال الفترة 2014-2018

الشكل الموالي.

الشكل 04: الميزان التجاري في الفترة 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير السنوي البنك الجزائر لسنة 2018.

سجل الميزان تجاري عجزا معتبرا فقد سجل لسنوات 2015، 2016، 2017 عجزا بقيمة 18مليار دولار و20مليار دولار و14مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض قيمة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع التحويلات التجارية بالإضافة إلى تكاليف رؤوس الاموال الاجنبية المتزايدة.

2.4. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على صندوق ضبط الإيرادات (FRR):

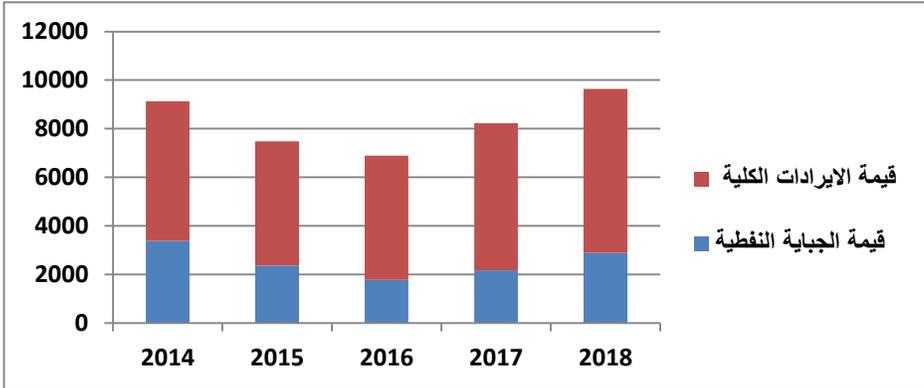
قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد من أجل امتصاص فائض القيم الناتجة على مستوى أسعار النفط، فقد سجل الصندوق انخفاضا بعد انهيار أسعار البترول في مطلع سنة 2014 بحيث سجل الصندوق خلال هذه السنة ما قيمته 4408.1 مليار دينار (وزارة المالية، 2017، صفحة 25)، بحيث تواصل تسجيل الانخفاض في رصيده خلال سنتي 2015 و2016، ليصل حد النفاذ 0.00 دينار سنة 2017 وهذا راجع إلى انعدام فائض القيمة على الجباية البترولية (وزارة المالية، 2018، صفحة 28).

3.4. تأثير أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 2014 على الإيرادات الكلية:

من خلال الشكل الموالي الذي يوضح آثار الأزمة على الإيرادات الكلية والجباية البترولية:

الشكل 05: تطور حصيلة الجباية النفطية والايادات الكلية في الفترة ما بين 2014-

2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير السنوي البنك الجزائر لسنة 2018.

نلاحظ من خلال الشكل التالي أن الجباية النفطية سجلت انخفاضا خلال سنوات 2015، 2016، 2017 و2018 مقارنة بسنة 2014 وهذا نتيجة الانهيار الحاد للأسعار النفط، في المقابل نلاحظ أيضا أن الإيرادات الكلية سجلت نفس منحى الجباية النفطية هذا ما يؤكد أن هناك علاقة طردية بين الإيرادات الكلية والجبائية النفطية ومنه نستنتج أن الإيرادات الكلية للجزائر تتأثر هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط.

وبما أن الإيرادات النفطية تمثل حصة الأسد في الميزانية العامة لدولة فكان انخفاض أسعار النفط وقع حاد على الميزانية مما يتطلب إيجاد مصادر تمويل أخرى خارج المحروقات للتقليل من المخاطر المالية العامة.

5. دور سياسة البنك الجزائر في إدارة السيولة النقدية خلال الأزمة المالية 2014-2018:

تسند إلى البنوك ومنها بنك الجزائر مهمة تنظيم السيولة النقدية وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها هذه البنوك قصد المحافظة على الاستقرار النقدي. ويعتمد الإصدار النقدي على التيار السلعي والاحتياطي النقدي الاجنبي والاحتياطي الذهبي للمحافظة على القيمة الحقيقية للنقود.

1.5 مسار العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2014-2018):

سننظر هنا الى تطور الكتلة النقدية وتطور ومقابلاتها:

أ. تطور الكتلة النقدية في الفترة 2014-2018

الجدول 03: تطور الكتلة النقدية

التغير النسبي بالنسب المئوية	الكتلة النقدية M2 (مليار دينار)	الكتلة النقدية M1 (مليار دينار)	شبه النقود (مليار دينار)	السنوات
14.6	13686.7	9603.0	4083.7	2014
0.1	13704.5	9261.2	4443.3	2015
0.8	13816.3	9407.0	4409.3	2016
8.4	14974.6	10266.0	4708.5	2017
11.1	16636.7	11404.1	5232.6	2018

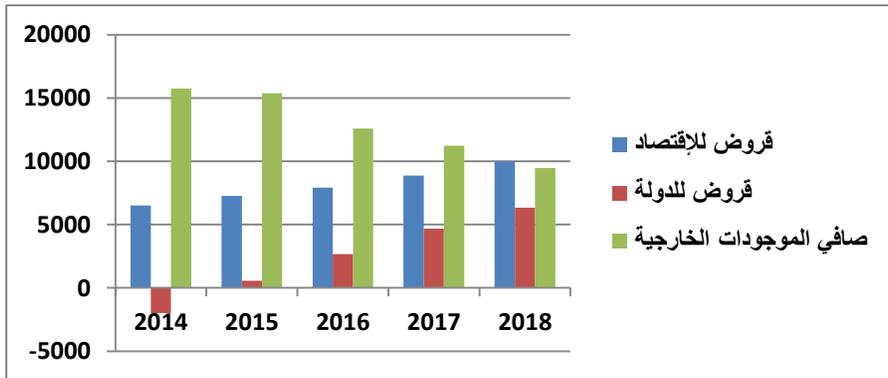
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير البنك الجزائر والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم: 45 و 46، 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنوات 2015 و 2016 لم تعرف الكتلة النقدية تزيادا سوى بـ 0.1% و 0.8% على التوالي، حيث شهدت الارصدة النقدية M2 ارتفاعا بـ 8.3% سنة 2017 و 11.1% سنة 2018.

ويعود هذا الارتفاع إلى ودائع الشركة الوطنية للمحروقات والتي استفادت في أواخر سنة 2017 من تسديد جزء من مستحقاتها على الخزينة العمومية بالإضافة الى سياسة التمويل الغير التقليدي (طبع النقود).

ب. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر:

الشكل 06: مقابلات الكتلة النقدية 2014-2018



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير السنوي البنك الجزائر لسنة 2018.

يتبين من خلال الشكل:

- بالنسبة لصادفي الموجودات الخارجية عرف تراجعاً من سنة 2014 إلى غاية 2018 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول والتي تعد ذات صلة بالعوائد الاجنبية بالإضافة إلى الانخفاض لسعر الصرف الدينار مقابل الدولار في سنة 2018 تقلصت صافي الموجودات الخارجية سنة 2018 إلى 9485.6 مليار دينار.
- بالنسبة للقروض الموجهة لدولة فقد عرفت ارتفاعاً من جديد فقد بلغ 6325.7 مليار دينار سنة 2018 بالنظر إلى العجز الذي عرفته الموازنة العامة والتي تم تمويله بصندوق ضبط الإيرادات، بالإضافة إلى أثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية، التي انتقلت من 870.1 مليار دينار نهاية 2016 إلى 1967.4 مليار دينار نهاية 2017.
- بالنسبة للقروض الموجهة للاقتصاد وتشمل القروض الموجهة للقطاع العمومي والخاص عرفت نمو مستمر خلال 2014 و 2018 باعتبارها وأصبحت هذه القروض أهم محدد للتوسع النقدي.

2.5 عمليات بنك الجزائر للتحكم في سيولة السوق النقدية

لتقويم عمليات بنك الجزائر في الواقع العملي، تقوم بتحليل أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر. والجدول الموالي يبين التغييرات عمليات بنك الجزائر للتحكم في السيولة النقدية خلال فترة 2014-2018.

الجدول 04: تطور عمليات بنك الجزائر من 2014-2018 الوحدة %

معدل عمليات السوق المفتوحة				معدل إعادة الخصم	معدل احتياطي الاجباري	السنوات
لمدة 12 شهر	لمدة 6 أشهر	لمدة 3 أشهر	لمدة 7 أيام			
				4.00	12.00	2014
-	-	-	-	4.00	12.00	2015
-	-	-	-	3.50	8.00	2016
3.50	3.50	3.50	3.50	3.75	4.00	2017
**0.9	**0.9	**0.9	3.50	3.75	8	2018

**_ من شهر أبريل إلى غاية شهر ديسمبر لا يوجد عمليات السوق المفتوحة (3 أشهر، 6 أشهر، 12 أشهر).
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على النشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 49، 45 لسنوات 2016، 2018 على الترتيب.

أ. **معدل إعادة الخصم:** من الجدول نلاحظ ثبات في المعدل خلال سنة 2014 و2015 عند مستوى 4% أما في سنة 2016 إلى 2018 انخفض معدل الخصم عما كان سائد من قبل، ويعود هذا الانخفاض لتحسن مستويات التضخم في الجزائر ولتأثير على عرض النقود للأغراض توسعية.

ب. **معدل حساب الاحتياطي الاجباري:** انخفضت نسبة الاحتياطي القانوني من 12% إلى سنة 8% سنة 2016 و4% سنة 2017، وذلك في سياق حزمة من الاجراءات الخاصة لمواجهة الازمة المالية التي تمر بها البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط، وبعد الانخفاض المسجلة سنتي 2016 و2017 فإن السيولة المالية عرفت استقرارا بصفة نسبية بعد الانطلاق في عمليات السوق المفتوحة في 2017 وإدخال سياسة التمويل التقليدي تحسبا لتراكم السيولة المصرفية ولتقادي التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الاحتياطي الاجباري من 4% على 8% للتحكم في السيولة.

ت. **معدل عمليات السوق المفتوحة** لنجاعة أكبر في مجال إدارة السياسة النقدية وفي وقت تميز بالحاجة إلى السيولة قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات أداة السوق المفتوحة، وذلك من خلال إصدار تعليمتين سنة 2016 تسمح الاداة الاولى لبنك الجزائر بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل للاقتصاد وهدف التضخم أما الهدف الثاني فتسمح من جهتها للمصارف باللجوء إلى بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرينة (محاظ بنك الجزائر، 2017، الصفحات 25-27).

يوضح الجدول أن معدل عمليات السوق المفتوحة لمختلف الفترات بلغت 3.5% سنة 2017 أما في سنة 2018 فقد شهدنا انخفاضا حيث بلغت 0.9%.

3.5 - تطبيق سياسة التمويل الغير التقليدي في الجزائر:

لجأت الحكومة الجزائرية إلى سياسة التمويل الغير التقليدي بموجب القانون رقم 10/17 الصادر في أكتوبر 2017 في الجريدة الرسمية، رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر 2017 والتي نص على يقوم البنك الجزائر ابتداء من دخول الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات، بشراع مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الاخيرة، وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الاوراق النقدية من خلال ما يعرف بالحد

الادنى للإقراض بين الخزينة والبنك المركزي المقدره حاليا بـ 10%، من أجل المساهمة في تغطية احتياجات تمويل الخزينة (نسيب، 2019، صفحة 21).

6. الخاتمة:

إن السلطات النقدية في مختلف الدول تولى أهمية كبيرة لعرض النقود وإصدارته بما يتوافق مع الاهداف الاقتصادية الكلية، لما له من دور بارز وفعال في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعتبر كمية النقود المتداولة التزاما للبنك المركزي اتجاه الوحدات الاقتصادية وهي خاضعة لسيطرة البنك المركزي المسؤول عن السياسة النقدية، وكأي اقتصاد منفتح عن العالم تأثر التغيرات الخارجية على الوضع النقدي في الجزائر، وترجع هذه التغيرات في معظمها إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي يعتمد كليا على قطاع المحروقات، مما يتطلب من السلطة النقدية التحكم في عرض النقود وتجنب الآثار السلبية له.

➤ نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى:

- أثرت الأزمة الاقتصادية سنة 2014 على المسار النقدي في الجزائر .
- شهدت الكتلة النقدية ومقبلاتها عدة تطورات حيث عرفت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض ويعود ذلك إلى الاختلالات الهيكلية التي عرفها الاقتصاد بسبب التبعية للخارج عبر قطاع المحروقات.
- يعمل البنك المركزي بشكل مباشر في التأثير على حجم النقود كما يؤثر في حجم النقود الكتابية التي تصدرها البنوك التجارية من خلال عدة أدوات أهمها معدل الاحتياطي القانوني، معدل إعادة الخصم، سياسة السوق المفتوحة.
- الازمات المتكررة التي تشهدها السوق النفطية، جعل الاقتصاد الجزائري يعيش تحت رحمة تقلبات أسعار النفط.
- البنك المركزي هو المسؤول عن وضع السياسة النقدية، إلا ان هذا الاخير له دور محدود في التحكم في العرض النقدي.

➤ كما يمكننا إقتراح مجموعة من التوصيات:

- توفير سياسة تساهم بفعالية أكثر في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال سلطة نقدية تتمتع بالاستقلالية والشفافية والدقة في اتخاذ القرارات، وتعزيز استقلالية البنك المركزي من أجل سياسة نقدية أكثر فعالية.

- التتويج في استخدام العوائد النفطية.

- تطبيق قواعد السياسة النقدية في تحديد سعر الفائدة لما له دور في استقرار الاقتصاد.

- ضرورة اتباع سياسة استهداف التضخم لما له دور في تأثير على مستوى الاسعار.

7. قائمة المراجع:

Bellando, R., & Pollin, J.-P. (1996, 05 31). *Le canal du crédit en France depuis la déréglementation financière: quelques tests exploratoires*. *Revue économique*, pp. 743-731.

Henderson, J., & pool, W. (1991). *rinciples of macroeconomics*. Toronto: DC Heath And Company .

Jebali, S., Moulahi, T., & Slim Mouha, M. (2008). *Taux de change et Inflation: une analyse en modèle VAR du canal du taux de change Cas de la Tunisie*. FRANCE: <https://docplayer.fr/>

Wachtel, P. (1998). *Macroeconomics from theory to practice*. practice: Hill Irwin.

بنك الجزائر محافظ. (2017). مداخلة تطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة

المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية. الجزائر: مجلس الامة.

أحمد الدوري. (1983). محاضرات في الاقتصاد البترولي. بن عكنون، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.

المالية وزارة المالية. (2017). مذكرة عرض مشروع قانون المالية. الجزائر: وزارة المالية.

أنفال نسيب. (2019, 04 30). التحديات والاصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي

في الجزائر. *Revue des Economies financières bancaires et de management*, الصفحات 09-29.

جميل هيل عجمي. (2003, 06 30). الأزمات المالية : مفهومها ومؤشراتها وإمكانية التنبؤ بها

في بلدان مختارة. مجلة جامعة دمشق، الصفحات 279-299.

حسين كامل فهمي. (2006). ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد

اسلامي. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

حسين كامل فهمي. (2006). ادوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد

الاسلامي. جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.

سامي خليل. (1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية (المجلد الكتاب الثاني). الكويت:

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

- صالح مفتاح. (2005). لنقود والسياسة النقدية المفهوم الاهداف والادوات. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الغفار عبد السلام أبو حنف. (1993). الإدارة الحديثة في البنوك التجارية. لإسكندرية مصر : المكتب العرب الحديث.
- عبد المطلب عبد الحميد. (2000). لبنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الإسكندرية مصر: الدار الجامعية.
- لحسن دردوري، و الاخضر لقلبي. (2018). اساسيات المالية العامة. القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.
- لعلو موسى بوخاري. (2010). سياسة سعر الصرف وعلاقته بالسياسة النقدية. بيروت: مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد احمد الافندي. (2014). النقود والبنوك والاقتصاد النقدي. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع.
- محمود عبيد صالح السبهاني. (2009). النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الاسلامي تجربة السودان نموذجاً. عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع.
- مولود بوعويبة. (2009/2010). مذكرة ماجستير العلاقة بين سعر البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03 دالي أبراهيم.
- وزارة المالية وزارة المالية. (2018). مذكرة عرض مشروع قانون المالية. الجزائر : وزارة المالية.